ويتعدى بفي والمراد هنا حمل المواطاة وهو حمل هو هو دون حمل
الاشتقاق وهو حمل العبد بواسطة حمل المشتق كحمل الضرب في
زيد ضارب على زيد وافاده فيما مه بواسطة حمل الضارب عليه ودون
حمل التركيب وهو حمل ذو هو كحمل المال في زيد ذو مال على زيد وافادة
تعلقه به بواسطة حمل هذا الذي قوله لا يصدق على الاخر اي لا يحمل
عليه حمل مواطاة قوله وفسر عليه ما يأتي في النسبتين الاخيرتين
اي دون الثانية اذ لا صدق فيها لاحد الشيئين على الاخر قوله
ومنه الغسل والانزال لان كل منزل مغتسل وليس كل مغتسل
منزلا لان المغتسل قد يكون غير منزل واغتساله للنظافة قوله
ومنه حل النكاح مع ملك اليمين لكن بعض ما يحل نكاحه مملوك
باليمين وبعضه بالعقد الصحيح وبعض المملوك باليمين يحل نكاحه
وبعضه لا يحل كما اذا كان بينهما قرابة تمنع النكاح بعتق وغيره بالملك
قوله وهما اللذان لا يجتمعان الخ عبارة غيره وهما ثبوت امر ونفيه
كثبوت الحركة لزيد بان تقول زيد متحرك زيد ليس بمتحرك وظاهره
ان التصورات لا تقابض لها بل لا تدخل في الاقسام الاربعة وفيه
كلام يطلب من حاشيتنا على ام البراهين ثم انه على كون التصورات
تقابض وتغيض كل شيء بحسبه وعلى هذا انما يكون تغيض الوجود
لا وجود والعدم مساويه قوله وهما اللذان لا يجتمعان ويمكن
ارتفاعهما اي الامران الوجود بان اللذان الخ وكان عليه ان يزيل
مع اختلاف الحقيقة ليخرج المثلين قوله بقي من اقسام المعلومات
المتقابلات الخ قال السنوسي ان اهل الاصول يجعلون اقسام
المتقابلات اثنين فقط ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين
والمتضايفين داخلين في الضدين انتهى والحق بعضهم هنا وكذا
لم يذكر في تقابل النقيضين ما يخرج العدم والملكة ولا في تقابل الضدين ما
يخرج المتضايفين كما قال بعضهم انهما المعنيان بالوجود بان اللذان
بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف عقلية احدهما على الاخر لكنه ذا بعضهم
في قوله والتقابل الخ فلم يجر على نسق واحد لانه كان عليه احد امرين
اما ان يعد المعلومات ستة او المتقابلين اثنين او يعد المعلومات
ثلاثة مثلين وخلافين ومتقابلين ثم يقول وانواع التقابل فتدبر قوله

ونقدم بيان ما ذكر لم يقدم ولا بد لي هنا ما يميز الاربعة من بعضها والاظهر
ان يقال ان المتقابلين ان كانا وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف
تعقل احدهما على الاخر فالضدان وان لم يكن بينهما غاية الخلاف وتوقف
تعقل كل منهما على الاخر فالمتضايفان وان كان احدهما وجوديا
والاخر عدميا فان اشترط في الوجودي موضوع قابلي للعدمي فالعدم
والملكة وان لم يشترط فالمتناقضان وبهذا التقرير يعلم وجه
حصر المتقابلين في اربعة قوله في موضع واحد اي محل واحد منه يعلم
ان التقابل في الاعراض من عوارض الاعراض لانها الخ فتوارد
على المحل وينبغي اجتماعها عليه قوله قال الامام
والغزالي العلم الخ قال في المواقف وشرحه وهذا القول بعيد بانها
اي القسمة والمثال ان ابلد تمييز الماهية العلم عما عداها صلا
مصرفا واحدا لها اذ لا معنى ههنا لتحديدها سوى تعقلها والا لم
يحصل بهما مع ما فيه لماهية العلم لان محصل المعرفة شيء، لا بد ان يعتبر
تمييزه عن غيره لامتناع حصول معرفته بدون تمييزه قوله
كان يقال الاعتقاد الخ عبارة السيد في شرح المواقف فتقول مثلا
الاعتقاد اما جازم او غير جازم والجازم اما مطابق او غير مطابق والمطابق
اما ثابت او غير ثابت فقد خرج عن القسمة اعتقاد جازم مطابق
ثابت وهو العلم بمعنى اليقين وقد يميز عن الظن بالجزم وعن الجهل
المركب بالمطابق وعن تقليد المصيب الجازم بالثابت الذي لا يزول
بالتشكيك قوله لان علم كل احد الخ لان غير العلم انما يعلم بالعلم
فلو علم العلم بغيره لزم الدور وهذا الوجه مبني على من يقول
انه معلوم بالضرورة واجب بان غير العلم انما يعلم بحصول علم
جزمي متعلق به لا يتصور حقيقة العلم والذي يقال ان تعلمه بغير
العلم تصور حقيقة العلم فلا دور وحاصل حل هذه الشبهة والى
ذكرها اشار الشارح العرفي بتصور حصول العلم المطلق بنفسه والذهن بين
تصوره لا منشأ هما عدم الفرق بينهما فما قاله الشارح يخيل
انه اذا حصل بالضرورة علم جزمي فايم بالنفس كانت ماهية العلم
حاصلة بالضرورة في ضمنه قايمة بالنفس ايضا وهذا معنى كون تلك
الماهية متصورة وفيما ذكرناه تخيل ان تصور ماهية العلم انما يتوقف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)